

السعودية تبدأ المحاكمات السرية لمعتقلي الرأي

كشفت مصادر حقوقية سعودية، عن بدء السلطات محاكمات سرية لعدد من معتقلي الرأي، المحبوسين منذ عام تقريبا.

وقال حساب "معتقلي الرأي"، المهتم بشؤون المعتقلين في السعودية، في حسابه عبر "تويتر": "تأكد لنا أن السلطات السعودية بدأت بعقد جلسات المحاكمات السرية لعدد من الشخصيات الذين اعتقلوا منذ سبتمبر الماضي". وأضاف: "نخشى صدور أحكام جائرة تتعلق بالإرهاب بحقهم". وكانت أنباء ترددت الشهر الماضي، عن استعداد السلطات لبدء محاكمات سرية لـ 8 معتقلين، هم: الدعاة "سلمان العودة"، و"عوض القرني"، و"محمد موسى الشريف"، و"عادل باناعمة"، والأكاديمي "إبراهيم المديميغ"، والاقتصادي "عصام الزامل"، والإعلاميان "خالد العلكمي"، و"فهد السنيدي".

ويأتي بدء المحاكمات، مع مرور عام على اعتقال هؤلاء الدعاة والإعلاميين والأكاديميين، دون تهمة محددة.

ولم توجه السلطات السعودية، أي تهمة رسمية علنية لهؤلاء المعتقلين، لكن صحف ووسائل إعلامية مقربة منها، اتهمت المعتقلين بالعمالة لجهات خارجية، والسعي لتخريب البلاد. وسبق أن أطلق عدد من الناشطين، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وسما بعنوان "لا للمحاكمات السرية"، ضد هذه المحاكمات. ومنذ 10 سبتمبر من العام الماضي، تشهد السعودية حملة اعتقالات طالت العشرات، في حملات اعتقال جماعية مستمرة حتى اليوم، على الرغم من التنديد الحقوقي، ومطالبة منظمات دولية كـ "هيومن رايتس ووتش" و"العفو الدولية" بالإفراج الفوري عن المعتقلين، ومن قبلها الكشف الفوري عن مكان احتجازهم، ولا يعرف حتى الآن العدد الكلي لمعتقلي الرأي في السعودية منذ بدء الحملة، لكن منظمات حقوقية رصدت أسماء أكثر من 250 شخصا، تم الإعلان عن اعتقالهم من قبل ذويهم ومقربين منهم، فيما يتوقع أن يكون آخرين قد اعتقلوا من دون إفصاح ذويهم، خوفاً على سلامتهم الشخصية، وأملا في إفراج السلطات السعودية عنهم.

ويُعدّ الداعية "سلمان العودة"، أبرز المعتقلين، ويرافقه الداعية والباحث "عوض القرني"، والخبير الاقتصادي "عصام الزامل"، والمفكر "عبدالله المالكي"، والأكاديمي "يوسف الأحمد"، والداعية "علي

العمري"، والشيخ "محمد موسى الشريف". وبالإضافة إلى هذه الأسماء، اعتقلت السلطات أيضا حينها، الإعلاميين "فهد السنيدي" و"صالح الشحي"، والقارئ "إدريس أبكر"، والمنشد "ربيع حافظ"، والأكاديميتين "رقية المحارب" و"عائشة المرزوق"، والروائي "فوزان الغسلان"، وغيرهم كثيرون. ولم تهدأ وتيرة الاعتقالات التي وصفت بأنها الكبرى في تاريخ المملكة سياسيًا، ولم تتوقف على مدار شهري سبتمبر وأكتوبر 2017، إذ لا تزال مستمرة حتى بعد مرور عام كامل عليها، فتعتقل السلطات كل فترة آخرين، مثل الداعية "عبدالعزیز الفوزان"، وإمام الحرم المكي "صالح آل طالب"، والمفكر الإسلامي الشيخ "سفر الحوالي"، والشيخ السوري المقيم في السعودية "محمد صالح المنجد".

ويعاني الكثير من هؤلاء المعتقلين من المرض، ومنع الأدوية عنهم، والتصديق عليهم داخل زنازينهم وأماكن احتجازهم، حيث تتحدث منظمات حقوقية عن ظروف إنسانية سيئة، خاصة أن عددًا منهم يعاني من أمراض مزمنة، وسط عدم استجابة من السلطات لنداءات السماح بالزيارة أو إدخال الأدوية. ولم توجه السلطات السعودية أي تهمة رسمية علنية، لكن صحف ووسائل إعلامية مقربة منها، اتهمت المعتقلين بالعمالة لجهات خارجية، والسعي لتخريب البلاد. ومؤخرًا، كشفت مصادر حقوقية سعودية، عن سعي السلطات لبدء محاكمات سرية جديدة لـ 8 معتقلين، وهم: الدعاة "سلمان العودة"، و"عوض القرني"، و"محمد موسى الشريف"، و"عادل باناعمة"، والأكاديمي "إبراهيم المديغ"، والاقتصادي "عصام الزامل"، والإعلاميان "خالد العلكمي"، و"فهد السنيدي".

وهناك قلق شديد من أن يؤدي غضب الرياض إلى إعدام بعض المعتقلات بسبب التعبير عن الرأي، حيث طالبت النيابة العامة مؤخرًا بإعدام الناشطة الحقوقية السلمية المعتقلة إسراء الغمغام، وقدمت النيابة اتهامات ضدها تتعلق بالنشاط والحراك السياسي والمطلبي والتظاهر والتصوير وكافة الاتهامات المقدمة ضدها تتعلق بالتعبير عن الرأي، ولو أقدمت الرياض على إعدامها فستكون هذه أول عملية إعدام لامرأة بسبب الرأي. وتم اعتقال الغمغام في 8 ديسمبر 2015 بمداهمة شقتها واعتقالها مع زوجها الذي ما زال معتقلًا. وهي أول امرأة تعتقل بتهمة ممارسة النشاط السياسي خلال الأعوام الخمسة الأخيرة.